وزارة الادارة المحلية

مواجهة التغيرات المناخية وادارة الازمات والمخاطرعلى المستوى البلدي

المهندسة جمانة العبادي
مديرة وحدة ادارة الازمات والطوارئ
المهندس حمزة المهيرات
رئيس قسم الطاقة والمناخ/ مديرية العطاءات والمشاريع

الموضوعات الرئيسية

1) اهمية دور البلديات في مواجهة التغير المناخي.
2) مسؤوليات وصلاحيات المجالس البلدية وفقاً لقانون الادارة المحلية رقم 22 لعام 2021 المعززة لاهمية دور البلديات في مواجهة التغير المناخي.
3) اهمية اعداد خطة للطاقة المستدامة والمناخ على المستوى البلدي.
4) منهجية اعداد خطة الطاقة والمناخ
5) مكونات خطة الطاقة المستدامة والمناخ
6) اهمية دورالوزارة في تقديم الدعم والمساندة الفنية اللازمة للبلديات.
7) الانجازات

مقدمة

انطلاقا من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم فيما يتعلق بقضايا التغير المناخي وضرورة اتحاد جميع دول العالم لمواجهة هذه المشكلة والتي نوه جلالته اليها في عدة ملتقيات ومؤتمرات عالمية ومن ابرزها مقولة جلالته ضمن خطابه في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في فرنسا- باريس "لا يمكن معالجة مشكلة تغير المناخ بمعزل عن غيرها من التحديات، إذ لا تستطيع أي منطقة جغرافية، أو أي قطاع اقتصادي أن يحمي نفسه من تحديات التغيرات المناخية التي تواجه العالم. ولتحقيق المستقبل الذي نسعى إليه، علينا العمل بشكل جماعي على المستوى الدولي، وبنهج مستدام وشامل، وبأسلوب موجه نحو تحقيق نتائج ملموسة. ويتعهد الأردن بالتعاون المستمر في هذا المجال من أجل مستقبل أفضل لشعبنا، ولشعوب العالم أجمع"

- وتحقيقا لرؤية جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم والتوجهات الوطنية ، سعت وزارة الادارة المحلية بالتعاون مع الوزرات والجهات المعنية والداعمين على (اعداد وتطوير خطط مواجهة التغير المناخي وخطط الطاقة المستدامة والمناخ على مستوى البلديات في الاردن) لتكون اداة مهمة من الادوات الارشادية لتخطيط وتوجيه الموارد بكفاءة وفاعلية وتمكينها من العمل والابتكار لمواجه التغييرات المناخية وتقديم الدعم والمساندة اللازمة للبلديات في المجالات التالية:

- الطاقة المتجددة.
- ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها.
- اعداد خطط الطاقة المستدامة والعمل المناخي.
- ادارة النفايات الصلبة.
- ادارة الازمات الطواريء.

اهمية دور البلديات في مواجهة التغير المناخي

كما هو معلوم للجميع بأن الاجراءات المتبعة لمواجهة التغيرات المناخي تنقسم الى:

اولاً: (اجراءات التخفيف) : اتباع الاجراءات واستخدام كافة الوسائل الممكنة لتخفيض الانبعاثات للغازات الدفيئة

ثانيا: (اجراءات التكييف) : السير بكافة الاجراءات الممكنة للتكيف مع التغيرات المناخية والتقليل من اثارها.

ومن هنا جاءت اهمية دور البلديات في مواجهة التغير المناخي وتتجلى هذه الاهمية بشكل خاص في المملكة الاردنية الهاشمية بسبب التنوع الجغرافي والمناخي والممارسات والانماط الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك في معظم مناطق المملكة.

كما ان للبلديات هي الأقرب إلى المواطن والمجتمع، وبالتالي يمكنها أن تكون المحرك الرئيسي للمبادرات المحلية لمكافحة التغيرات المناخية. بالتالي هي الاقدر على وضع الحلول الانسب:

- للتكيف مع هذه التغيرات المناخية وفقاً لتأثيرهذه التغيرات على حالة الطقس والبيئة

- والحد من الانبعاثات وفقاً للمارسات الاقتصادية ووالانماط المعيشية في الحدود الجغرافية التابعة للبلدية.

مسؤوليات وصلاحيات المجالس البلدية وفقاً لقانون الادارة المحلية لسنة 2021 المعززة لاهمية دور البلديات في مواجهة التغير المناخي وتقيم ومواجه المخاطر والازمات

وفقًا للمادة رقم 15 والمادة رقم 16 من قانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021 يناط بالبلدية والمجلس البلدي ضمن حدود منطقة البلدية مجموعة من المهام والصلاحيات التي يبرز في اغلبها دور البلديات المحوري في مجال مواجهة التغير المناخي وتعزيز الاستدامة البيئة وتقييم وادارة المخاطر والازمات على المستوى المحلي .....

نعرض لكم بعض الفقرات ذات العلاقة :

15/أ/1 : إقرار مشاريع الخطط الاستراتيجية والتنموية والاستثمارية ودليل احتياجات منطقة البلدية وتحديد الأولويات ورفعهما للمجلس التنفيذي.

15/أ/4 : التخطيط الحضري والعمراني للبلدية واستحداث وتخطيط وتنظيم الشوارع والغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتسميتها أو ترقيمها وترقيم بناياتها وتكليف أصحاب الأراضي المكشوفة الواقعة على الشوارع بإقامة الأسوار حولها.

15/أ/8 : إقرار خطة طوارئ البلدية لمواجهة الكوارث الطبيعية أو ظروف استثنائية وجمع التبرعات وتوزيعها على المتضررين ورفعها للمجلس التنفيذي.

15/أ/9 : اتخاذ قرارات هدم الأبنية المتداعية التي يخشى سقوطها واتخاذ القرارات اللازمة بخصوص الأبنية المضرة بالصحة العامة أو التي تنبعث منها روائح كريهة وذلك بعد إنذار صاحبها أو شاغلها أو المسؤول عنها .

3/أ/16 : تصميم وفتح وتعبيد الشوارع التي تقع ضمن اختصاصها وإنشاء أرصفتها وإنشاء الميادين والساحات العامة والمتنزهات والحدائق وصيانتها وتنظيفها وإنارتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها وإلغاؤها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشوارع والطرق.

6/أ/16 : عداد خطة طوارئ البلدية لمواجهة أي كوارث طبيعية أو ظروف استثنائية واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الحرائق وأضرار الفيضانات والسيول والثلوج والمساهمة في إغاثة منكوبي الحرائق والفيضانات والزلازل والكوارث والمساهمة في إنشاء الملاجئ العامة وتحديد أماكنها واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أرواح المواطنين بالتنسيق مع الجهات المختصة.

11/أ/16 : جمع ونقل و تدوير النفايات والفضلات ومعالجتها وإتلافها واستيفاء البدلات عن ذلك ومراقبة المساكن والمحلات للتأكد من تصريف نفاياتها بصورة منتظمة واتخاذ التدابير اللازمة لإبادة الحشرات والقوارض والزواحف.

15/أ/16: إنشاء المسالخ ومراقبتها وإدارتها والإشراف عليها ومراقبة أسواق بيع الحيوانات والمواشي والطيور وفحص المعد للذبح منها واتخاذ الاحتياطات لمنع إصابتها بالأمراض وحظر بيعها خارج هذه الأسواق ومراقبة الدواب المستخدمة في النقل والجر.

16/أ/16: المساهمة في تطوير شبكات النقل العام ضمن حدود البلدية وفي إنشاء مواقف مركبات النقل وتعيينها وتنظيمها وتعيين مساراتها والمشاركة في تحديد مقدار تعرفتها عند الاقتضاء ضمن حدود البلدية مع مراعاة أحكام التشريعات ذات العلاقة واستقطاب الاستثمارات في إدارة المواقف العامة على ان لا تشمل اكتاف الطرق.

16/أ/17 : مراقبة إنشاء شبكات الصرف الصحي وتحديد المناطق التي تحتاج إلى صرف صحي وإنشاء دورات المياه العامة وإدارتها.

16/أ/19 : التنسيق مع الجهات المعنية في إدارة توزيع المياه بين السكان وتنظيم توزيعها والمشاركة في تحديد مسار شبكة المياه والعمل على منع تلوث الينابيع والقنوات والأحواض والآبار.

16/أ/20 : الرقابة على رخص البناء ومراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وتغيير أشكالها وفق التشريعات ذات العلاقة.

16/أ/21 : مراقبة أعمال الحرف والمهن والصناعات ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة ونقلها من أماكنها بالتنسيق مع الحاكم الإداري.

16/أ/27 : اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بالتنسيق مع الجهات المختصة والرقابة على الأغذية والمياه والتأكد من مطابقتها للمواصفات وإتلاف الفاسد وغير المطابق منها .

مسؤوليات وصلاحيات المجالس البلدية وفقاً لقانون الادارة المحلية لسنة 2021 المعززة لاهمية دور البلديات في مواجهة التغير المناخي وتقيم ومواجه المخاطر والازمات

وفقًا لذلك ، تتحمل البلديات المسؤولية المباشرة عن تنظيم العديد من الأنشطة المتعلقة بالمناخ وادارة الكوارث، ومن بينها:

1. **وضع السياسات المحلية** :القانون يخول للبلديات وضع سياسات وبرامج محلية للتصدي للتغيرات المناخية، مثل خطط التنمية المستدامة، إدارة النفايات، والحد من التلوث.
2. **التخطيط العمراني والبيئي** :يُطلب من البلديات أن تضع خططًا عمرانية تراعي التغيرات المناخية، وتشمل استخدام مواد بناء مقاومة للظروف المناخية القاسية، إضافة إلى ضمان وجود أنظمة للمياه الجوفية والصرف الصحي تلبي احتياجات السكان.
3. **التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى** :في إطار القانون، تتعاون البلديات مع الجهات الحكومية الأخرى والمراكز البحثية لتنفيذ مشروعات مكافحة التغيرات المناخية. قد يشمل ذلك تبادل البيانات المتعلقة بالتغيرات المناخية أو وضع سياسات استجابة للكوارث المناخية.
4. **الرقابة والتنفيذ** :البلديات تتولى أيضًا متابعة تنفيذ السياسات والبرامج البيئية وضمان التزام المجتمع والمشروعات المحلية بالقوانين البيئية. يمكنها فرض غرامات على الأنشطة المخالفة أو التي تتسبب في تلوث البيئة.
5. **التخطيط للطوارئ والتكيف مع التغيرات المناخية** :في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث المناخية (مثل الفيضانات أو الجفاف)، تكون البلديات المسؤولة عن استجابة الطوارئ وتوفير الدعم للسكان المتضررين. كما يمكن أن تلعب دورًا في تطوير برامج التكيف مع التغيرات المناخية، مثل بناء بنية تحتية قادرة على مواجهة التقلبات المناخية.

اهمية اعداد خطة للطاقة المستدامة والمناخ على المستوى البلدي

يقصد بخطة الطاقة المستدامة والمناخ: استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق تحول طويل الأمد في كيفية إنتاج واستهلاك الطاقة داخل حدود البلدية، من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة والفعّالة.

- تشمل الخطة على تحديد أهداف واضحة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، من خلال تحسين كفاءة الطاقة في القطاعات المختلفة مثل النقل والمباني، وتنفيذ تدابير للتكيف مع آثار تغير المناخ. كما تسعى إلى تحفيز التنمية المستدامة من خلال مشاريع تساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

- إعداد خطة للطاقة المستدامة والمناخ على المستوى البلدي مهم لأنها توفر إطارًا استراتيجيًا لتحقيق الاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يساهم في تحسين جودة الهواء والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما تعزز من استخدام الطاقة المتجددة والفعّالة، مما يقلل من الاعتماد على الطاقة التقليدية الملوثة.

- تساهم الخطة أيضًا في تحفيز الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص عمل في قطاعات الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة، وتُحسن مرونة المدينة في مواجهة آثار تغير المناخ مثل الفيضانات والجفاف

الاجراءات الرئيسية والبيانات المطلوبة لاعداد خطة الطاقة المستدامة والمناخ

- **المسوحات الأساسية للانبعاثات (BEI)**

1. **تساعد المسوحات الأساسية للانبعاثات في منطقة محصورة تعيش نفس الضروف الجغرافية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً على تحديد المصادر الرئيسية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحديد امكانيات التقليل الخاصة بها والتقدم نحو الهدف المحدد.**

2. **إن BEI وقوائم المسوحات اللاحقة هي أدوات أساسية تعطي البلديات صورة واضحة للظروف والأولويات الحالية للعمل، وكذلك وسيلة لتقييم الأثر ورصد التقدم. تحافظ المسوحات الأساسية للانبعاثات أيضًا على الدافع حيث ترى جميع الأطراف نتيجة جهودهم.**

3. **تسمح بيانات BEI للبلديات بتقييم الاستهلاك النهائي للطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قبل مستخدمي الطاقة وفقاً للضروف المناخية والانماط الاقتصادية في بلدياتهم.**

- تقييم المخاطر وقابلية التأثر(RVA) ..

1. يساعد تقييم المخاطر المناخية وقابلية التأثر السلطات المحلية لتحديد مدى تعرضها لآثار تغير المناخ الحالية والمحتملة، ونقاط الضعف والمخاطر، بالإضافة إلى فهم الخصائص الرئيسية للمدينة التي تساهم في تفاقم عواقب المخاطر المناخية.
2. يمكن ان يحدد التقييم المخاطر المتعلقة بالفيضانات، ودرجات الحرارة الشديدة وموجات الحر، والجفاف وندرة المياه، والعواصف وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة، وزيادة حرائق الغابات، وارتفاع مستوى البحر وتآكل الساحل (حيثما ينطبق ذلك).
3. يحدد RVA الأساس لتحديد أولويات الاستثمار ومراقبة فعالية تدابير التكيف المنفذة لمنطقة أو قطاع معين ويعمل كنقطة انطلاق لتطوير خطة الوصول إلى الطاقة المستدامة والعمل المناخي.

ولهذه الغاية، يجب تحديد مؤشرات الضعف والمخاطر المناخية – على أساس البيانات المتاحة – ومراقبتها وتقييمها بانتظام

الاجراءات الرئيسية والبيانات المطلوبة لاعداد خطة الطاقة المستدامة والمناخ

- تقييم المخاطر وقابلية التأثر(RVA) :

1. يساعد تقييم المخاطر المناخية وقابلية التأثر البلديات لتحديد مدى تعرضها لآثار تغير المناخ الحالية والمحتملة، ونقاط الضعف والمخاطر، بالإضافة إلى فهم الخصائص الرئيسية للمدينة التي تساهم في تفاقم عواقب المخاطر المناخية.

2. يمكن ان يحدد التقييم المخاطر المتعلقة بالفيضانات، ودرجات الحرارة الشديدة وموجات الحر، والجفاف وندرة المياه، والعواصف وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة، وزيادة حرائق الغابات، وارتفاع مستوى البحر وتآكل الساحل (حيثما ينطبق ذلك).

3. يساعد تقييم المخاطر المناخية وقابلية التأثر لتحديد أولويات الاستثمار ومراقبة فعالية تدابير التكيف المنفذة لمنطقة أو قطاع معين ويعمل كنقطة انطلاق لتطوير خطة الوصول إلى الطاقة المستدامة والعمل المناخي.

ولهذه الغاية، يجب تحديد مؤشرات الضعف والمخاطر المناخية – على أساس البيانات المتاحة – ومراقبتها وتقييمها بانتظام

منهجية اعداد خطة الطاقة والمناخ

تعد خطة الطاقة والمناخ SEACAP خطة فنية استراتيجية للبلدية على مدار خمس سنوات واعتمدت المنهجية التالية:

1- تشكيل فريق فني من البلدية
2- تعيين ضابط ارتباط ومنسق اتصال بين البلدية ومشروع كليما ميد
3- التوقيع على ميثاق رؤساء المدن في حوض البحر الابيض المتوسط
4- عقد ورش عمل تعريفية عن اعداد الخطة والامور المطلوب عملها
5- عقد اجتماعات ثنائية بين الفريق الفني للبلدية وفريق كليما ميد
6- جمع البيانات المطلوبة من الدوائر والمؤسسات
7- اعداد بطاقات للمشاريع المقترحة بالطاقة المتجددة وومواجهة تغير المناخ
8- اعداد الخطة بالتعاون والتشاركية بين الفريق الفني وفريق كليما ميد

مكونات خطة الطاقة المستدامة والمناخ

- الفصل الأول - وصف البلدية ورؤيتها
- الفصل الثاني - جرد انبعاثات خط الأساس
- الفصل الثالث - تقييم المخاطر والضعف
- الفصل الرابع - بناء القدرات والحكم المحلي
- الفصل الخامس - إجراءات التخفيف
- الفصل السادس - إجراءات التكيّف
- الفصل السابع - التواصل

يتضمن الفصل الأول ما يلي :

- بيانات ومعلومات عن موقع المدينة والسكان والاحصاءات العامة
- بيانات ومعلومات عن البلدية / الموظفين الدوائر والاهداف
- أهداف البلدية الرئيسية للحد من تلوث الهواء
- تنفيذ إجراءات التخفيف
- تدابير للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
- التعامل مع آثار تغير المناخ التي تؤثر على المنطقة

- يتضمن الفصل الثاني ما يلي:

1- قائمة جرد خط الأساس للانبعاثات (BEI) التي تحدد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الحالية وترتيب أولويات التخفيف

2- يعتبر القطاع السكني المساهم الرئيسي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 62٪ ، يليه قطاع النقل في 17.6٪ من انبعاثات المدينة

3- سيتم تنفيذ الخطة بإنشاء خفض سنوي لانبعاثات غازات الدفيئة قدره 305،916.6 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون - تخفيف 21.3٪ من الانبعاثات

- يتضمن الفصل الثالث تقييم لمخاطر المدينة في مجال المناخ وقابلية تأثرها بالقطاعات الأكثر تضررًا من مخاطر المناخ مكان في المنطقة .

- يتضمن الفصل الرابع على بناء القدرات والحكم المحلي، وخاصة بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالطاقة المستدامة، التكيف مع تغير المناخ ، وتخضير المدينة

- يتضمن الفصلان الخامس والسادس إجراءات التخفيف حسب القطاع - لا سيما تأثير قانون المباني الخضراء - ويحدد إجراءات التكيف ايضا بالعمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع المقترحة بالطاقة المتجددة ومواجهة تغير المناخ
- يتضمن الفصل السابع خطة شاملة لتحفيز البلدية وأفرادها

اهمية دور وزارة الادارة المحلية في تقديم الدعم والمساندة الفنية اللازمة للبلديات.

تعد وزارة الإدارة المحلية الجهة المرجعية للإدارات المحلية في المملكة الهاشمية الأردنية وتسعى لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة من خلال تمكين الإدارات المحلية وتحقيق التكامل بينها وإيجاد البيئة التشريعية والتنظيمية والرقابية الفاعلة والمحفزة لعملها.

ووفقاً لنظام التنظيم الإداري لوزارة الإدارة المحلية رقم 5 لسنة 2023، المهام والصلاحيات المنوطة بالوزارة، حيث تم وضع خمس مهام لوزارة الإدارة المحلية.

1. إعداد السياسة العامة للإدارة المحلية وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها
2. تعزيز الدور التنموي للإدارات المحلية من مجالس بلدية ومجالس محافظات والتنسيق والتكامل فيما بينها لتحقيق التنمية المحلية الشاملة
3. تمكين البلديات ومجالس المحافظات من إعداد وتنفيذ خططها الاستراتيجية والتنموية ودليل احتياجاتها وموازناتها بكفاءة
4. الرقابة والتفتيش على مدى التزام البلديات ومجالسها واللجان التنظيمية ومجالس الخدمات المشتركة ومجالس المحافظات بتطبيق أحكام التشريعات المتعلقة بعملها وتدقيق حسابات البلديات ومجالس الخدمات المشتركة
5. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والبلديات في تنفيذ المشـــــــــاريع الخدميـــــــة والرأسمـــــــالية

واخيرا اود ان ابرز لكم اهم الانجازات التي قامت وزارة الادارة المحلية والبلديات في مجال اعداد خطط الطاقة المستدامة والمناخ بالتعاون مع الجهات الحكومية وبدعم ومساندة من الجهات المانحة:

1. **انجاز ثلاثة خطط لمواجهة التغير المناخي على المستوى البلدي لبلدية العيون, دير علا والبصيرا بالتعاون مع وزارة البيئة وبدعم وتمويل من منظمة GIZ ضمن مشروع الطاقة والمناخ عام 2019.**

2. **انجاز ثلاثة خطط للطاقة المستدامة والمناخ لكل من بلدية اربد والكرك وسحاب بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم وتمويل من الاتحاد الاوربي ضمن برنامج CES-MED.**

3. **اطلاق عشر خطط للطاقة المستدامة والمناخ خلال عام 2024 لكل من بلدية السلط الكبرى ومادبا الكبرى والمفرق الكبرى والزرقاء والرصيفة وام الجمال وبلعما والموقر ودير علا وبلدية السرحان بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم وتمويل من الاتحاد الاوربي ضمن برنامج CLIMA-MED**

4. **انجاز خطتين للطاقة المستدامة والمناخ لكل من بلدية عجلون الكبرى وبلدية معان الكبرى بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ضمن المرحلة الثانية من مشروع ميناريت.**

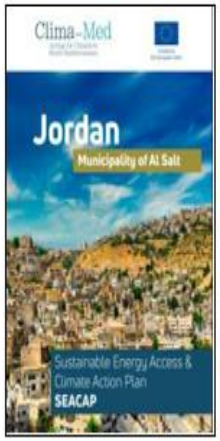

بلدية السلط

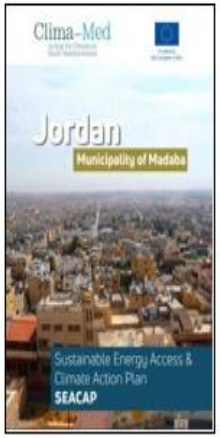

بلدية مأدبا

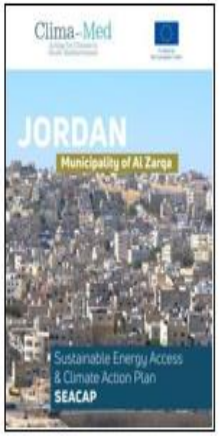

بلدية الزرقاء

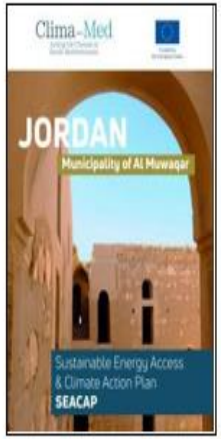

بلدية الموقر

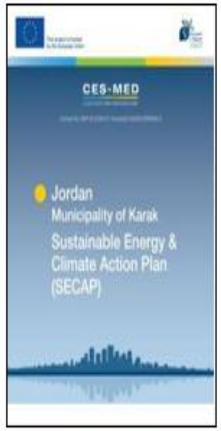

بلدية الكرك

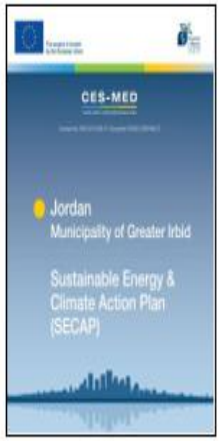

بلدية اربد الكبرى

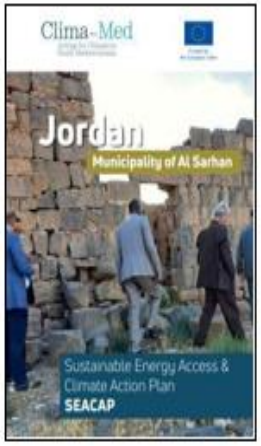

بلدية السرحان

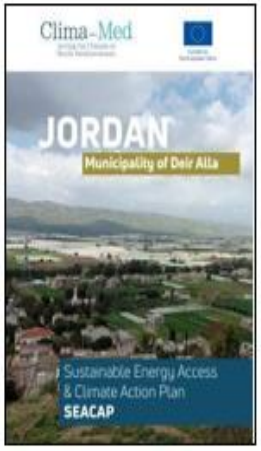

بلدية دير علا

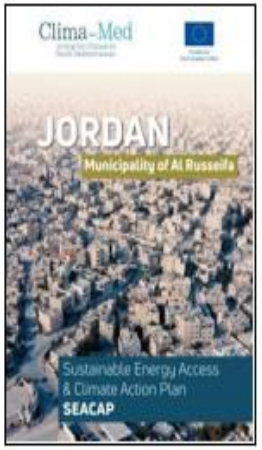

بلدية الرصيفة

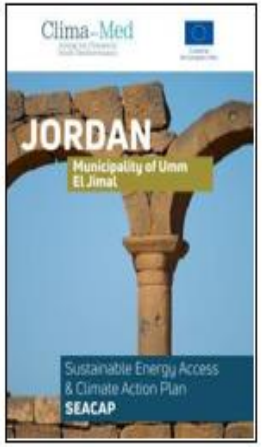

بلدية ام الجمال

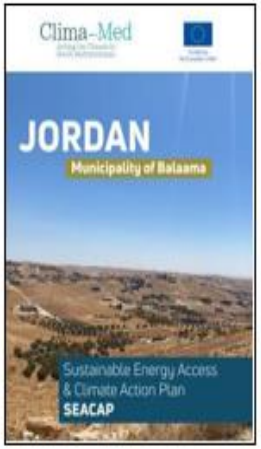

بلدية بلعما

التغير المناخي و إدارة الأزمات والطوارئ في وزارة الإدارة المحلية

إن التعامل مع الأزمات والكوارث يعتبر جزءًا من المسؤوليات التقليدية الذي تقوم به البلديات منذ نشأتها ،وان كانت هذه الجهود غالبًا غير منسقة وغير مدعومة بأسس واضحة ، حيث كانت تلك الجهود فردية أوجماعية (فرق عمل) للتعامل مع الكوارث الطبيعية أوالأزمات، أي لم تكن هناك نظريات أو منهجيات متكاملة لإدارة الأزمات.

وان مواجهة التغير المناخي و إدارة الأزمات في الأردن، كما في العديد من دول العالم، حققت تطوّر بشكل كبير في العقود الأخيرة، خاصةً على مستوى الإدارات المحلية ، و مع تزايد المخاطر والتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، أصبحت الحاجة إلى آليات فعالة لإدارة الأزمات والكوارث أكثر إلحاحًا خصوصاً مع تأثيرات التغير المناخي.

التغير المناخي و إدارة الأزمات والطوارئ في وزارة الإدارة المحلية

وبصدور نظام التنظيم الإداري لوزارة الإدارة المحلية رقم 5 لسنة 2023، وإدراج وحدة إدارة الأزمات والطوارئ وقسم خاص " الطاقة والمناخ " ضمن الهيكل التنظيمي بالوزارة وحّدت الجهود ووفرت الإطار المؤسسي اللازم لتنسيق الجهود بين الادارات المحلية ومختلف الجهات المعنية.

وكذلك عملت الوزارة بتحديث استراتيجيتها (2021-2025) في العام 2023 بإدراج الهدف الإستراتيجي الثامن " تعزيز قدرات الوزارة والإدارات المحلية في ادارة المخاطر والكوارث والازمات " .

وهذا يمثل خطوة بالغة الأهمية في مسيرة تطوير قطاع مواجهة التغير المناخي و إدارة الأزمات في الادارة المحلية حيث يعكس الوعي المتزايد بأهمية الاستعداد للتعامل مع والتغير المناخي الأزمات والكوارث، والتوجه نحو بناء مجتمعات أكثر مرونة وقدرة على الصمود بإنسجام مع الاستراتيجيات الوطنية.

التغير المناخي و إدارة الأزمات والطوارئ في وزارة الإدارة المحلية

ومن خلال مشروع تعزيز منعة الأردن والذي أطلق للمساهمة في دعم تنفيذ الإصدار الثاني من الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023-2024) وذلك بتمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي .

تقوم وزارة الادارة المحلية بالشراكة مع والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة مرسي كور لإنجاز خطط إدارة المخاطر في 11 بلدية موزعة بين الأقاليم الثلاثة بالمملكة ، كما سيكون هناك دليل خاص للبلدياتلتسهيل قدراتهم على إنجاز خطط خاصة بإدارة المخاطر والأزمات .

شكرا لحسن استماعكم